بعد نجاح تشغيل آخر وحدتين إنتاجيتين

البدر: «البترول الوطنية» انتهت من مشروع الوقود البيئي بمصفاة الأحمدي

- المشروع يساهم في تعزيز مكانة الكويت على مستوى صناعة النفط العالمية
- العجمي: سيعمل على تطوير قدرات الشركة التحويلية وتعزيز التميز التشغيلي

أعلن الرئيس التنفيذي لشركة البترول الوطنية الكويتية وليد البدر أمس الثلاثاء انتهاء جميع الأعمال التابعة لمشروع الوقود البيئي بمصفاة ميناء الأحمدي وذلك بعد نجاح تشغيل آخر وحدتين إنتاجيتين ضمن المشروع.

وقال البدر إن آخر وحدتين هما وحدة إنتاج الفحم ووحدة معالجة النافثا بطاقة إنتاجية بلغت 37 ألف برميل يوميا للأولى و8400 برميل يوميا للثانية.

وأوضح أن الشركة تكون بذلك أنجزت إحدى ثلاث حزم يتكون منها هذا المشروع الضخم في حين يستمر العمل بوتيرة متسارعة لإنجاز ما تبقى من وحدات المشروع في مصفاة ميناء عبدالله.

ووصف هذا الحدث بـ«التاريخي» بالنسبة لـ (البترول الوطنية) وللقطاع النفطي الكويتي عموما مشيرا إلى مساهمة المشروع في تعزيز مكانة الكويت على مستوى صناعة النفط العالمية.

وأكد أن المشروع يدعم حضور الكويت دولة مؤثرة ومنافسة قادرة على تلبية المتطلبات والاشتراطات الصارمة التي يفرضها السوق العالمي من تخفيض لنسبة الكبريت وبقية الشوائب وإنتاج مشتقات نفطية صديقة للبيئة.

وأعرب البدر عن فخره بإنجاز هذه المرحلة المهمة من مشروع الوقود البيئي لاسيما في ظل الظروف الطارئة وتداعياتها إثر تفشي فيروس كورونا المستجد (كوفيد - 19) عالميا.

ونوه بدور وكفاءة العنصر البشري الكويتي الذي حمل على عاتقه مسؤولية إنجاز الأعمال النهائية في ظل غياب كثير من العاملين والمستشارين بسبب هذه أزمة تفشي كورونا.

من جانبه قال نائب الرئيس التنفيذي للمشاريع الناطق الرسمي للشركة عبدالله العجمي إن الطاقة التكريرية لمصفاة ميناء الأحمدي سوف تصل بعد تشغيل كامل وحداتها الإنتاجية البالغ عددها 31 وحدة إلى 346 ألف برميل يوميا مما يشكل قرابة نصف الكمية الإجمالية التي سينتجها مشروع الوقود البيئي بعد اكتمال أعماله في مصفاة ميناء عبدالله والبالغة 800 ألف برميل يوميا.

وأشار العجمي إلى ضخامة مشروع الوقود البيئي التي بلغت تكلفة إنشائه حوالي 4ر6 مليار دينار كويتي (نحو 14ر7 مليار دولار أمريكي) وتم تنفيذه عبر ثلاث حزم رئيسية ضم كل منها تحالفا مكونا من ثلاث شركات عالمية كبرى.

وأكد أن المشروع فريد من نوعه على المستوى العالمي إذ لم يسبق لشركة تكرير نفطية أن تمكنت من تحديث مصافيها القائمة بهذا الحجم مع استمرارها في الوقت ذاته بعملية الإنتاج والوفاء بالتزاماتها تجاه عملائها في الداخل والخارج.

وأوضح في هذا الصدد أن مشروع الوقود البيئي سيعمل على تطوير قدرات الشركة التحويلية وتعزيز التميز التشغيلي والاعتمادية ومستويات السلامة في مصفاتي ميناء الأحمدي وميناء عبدالله وسيدعم استخدام الطاقة بكفاءة عالية.

وذكر أن المصفاتين ستنتجان منتجات عالية الجودة متوافقة مع الاشتراطات البيئية العالمية المعمول بها حاليا مثل (يورو 4 ويورو 5) مما يساهم في فتح أسواق جديدة أكثر ربحية أمام منتجات الشركة فضلا عن توفيره فرص عمل إضافية للشباب الكويتيين المؤهلين.

وليد البدر

خلال جلسة متباينة للمؤشرات

البورصة تغلق تعاملاتها على ارتفاع المؤشر العام 6.08 نقاط

أغلقت بورصة الكويت تعاملاتها أمس الثلاثاء على ارتفاع مؤشر السوق العام 08ر6 نقطة ليبلغ مستوى 25ر4723 نقطة بنسبة صعود بلغت 13ر0 في المئة.

وتم تداول كمية أسهم بلغت 8ر161 مليون سهم تمت عبر 11743 صفقة بقيمة نقدية بلغت 17ر42 مليون دينار (نحو 3ر143 مليون دولار).

وانخفض مؤشر السوق الرئيسي 7ر17 نقطة ليبلغ مستوى 18ر3994 نقطة بنسبة هبوط بلغت 44ر0 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 2ر46 مليون سهم تمت عبر 1537 صفقة بقيمة نقدية بلغت 5ر1 مليون دينار (نحو 1ر5 مليون دولار).

كما ارتفع مؤشر السوق الأول 9ر17 نقطة ليبلغ مستوى 81ر5093 نقطة بنسبة صعود بلغت 35ر0 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 5ر115 مليون سهم تمت عبر 10206 صفقات بقيمة نقدية بلغت 6ر40 مليون دينار (نحو 4ر138 مليون دولار).

في غضون ذلك انخفض مؤشر (رئيسي 50) 8ر23 نقطة ليبلغ مستوى 7ر3879 نقطة بنسبة هبوط بلغت 61ر0 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 3ر42 مليون سهم تمت عبر 1272 صفقة بقيمة نقدية 3ر1 مليون دينار (نحو 4ر4 مليون دولار).

وكانت الشركات الأكثر ارتفاعا هي (الأنظمة) و(هيومن سوفت) و(منتزهات) و(أجوان) اما شركات (أهلي متحد) و(بنك وربة) و(الدولي) و(زين) فكانت الأكثر تداولا في حين كانت شركات (التعمير) و(يونيكاب) و(وطنية د ق) و(مشاعر) الأكثر انخفاضا.

مؤشرات البورصة تتباين

الكويت ترجئ إعلان الأسعار الرسمية لشحنات مايو النفطية

أخطرت مؤسسة البترول الكويتية المشترين الآسيويين أنها سترجئ إعلان أسعار البيع الرسمية لشحنات نفط مايو المقبل بضعة أيام.

وأجلت البترول الكويتية الشحنات لما بعد 10 أبريل الجاري، وذلك وفق ما نقلته رويترز عن مصادر مطلعة.

وأفادت المصادر أنه تم تأجيل الأسعار الرسمية، التي تُعلن عادة في العاشر من كل شهر، بسبب التبعات غير الواضحة لاجتماع أوبك+ على سوق النفط.

وكانت منظمة البلدان المصدرة للنفط وحلفاؤها وعلى رأسهم روسيا قد أجلا اجتماع الأمس حتى يوم الخميس المقبل، وذلك مع تأكيد حضور روسيا الاجتماع استجابة لمحادثات رئيس الولايات المتحدة الأمريكية دونالد ترامب، واشتعل فتيل حرب الأسعار بين روسيا والمملكة العربية السعودية في العام الجاري، بعد رفض الأولى الامتثال لاتفاق أوبك لخفض الإنتاج النفطي بواقع 1.2 مليون برميل يوميا، لمحاولة التغلب على تراجع الطلب بسبب جائحة كورونا، وإغلاق المصانع وتعليق حركة الطيران تبعا لذلك.

لذا قامت السعودية وكرد على عدم موافقة روسيا بزيادة إنتاجها النفطي، وتخفيض سعر خامها، فتراجعت أسعار النفط لأدنى مستوى في 18 عاما، ولكن تدخل رئيس الولايات المتحدة الأمريكية بمحادثات بين الطرفين لمحاولة استعادة الأسعار، وتقليل الإمدادات وسط تخمة المعروض، يشار إلى أن سعر برميل النفط الخام الكويتي تراجع خلال الربع الأول من العام الجاري بنسبة 62.39 بالمائة إلى 25.70 دولار، مقارنة بـ68.35 دولار للبرميل نهاية عام 2019.

مقارنة بشهر يناير الماضي

«الإحصاء»: معدل التضخم في الكويت يرتفع 0.09 في المئة خلال فبراير

أظهرت بيانات الإدارة المركزية للاحصاء الكويتية ارتفاع الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين (التضخم) في الكويت بنسبة 67ر1 في المئة في شهر فبراير الماضي على أساس سنوي.

وقالت (الإحصاء) في نشرتها الشهرية عن الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين الصادرة أمس الثلاثاء إن معدل التضخم في الكويت ارتفع 09ر0 في المئة في فبراير الماضي مقارنة بشهر يناير الماضي.

وأضافت أن الرقم القياسي للمجموعة الأولى (الأغذية والمشروبات) ارتفع في فبراير الماضي 79ر2 في المئة مقارنة بفبراير عام 2019 كما ارتفع مؤشر أسعار المجموعة الثانية (السجائر والتبغ) بنسبة 1 في المئة.

وأوضحت أن مؤشر الأرقام القياسية للمجموعة الثالثة (الملبوسات) ارتفع 75ر2 على أساس سنوي في حين انخفضت أسعار مجموعة (خدمات المسكن) بنسبة 86ر0 في المئة.

وذكرت أن معدل التضخم في المجموعة الخامسة (المفروشات المنزلية) ارتفع بنسبة 86ر2 في المئة كما ارتفع مؤشر أسعار المجموعة السادسة (الصحة) بنسبة 52ر2 في المئة في حين شهدت أسعار المجموعة السابعة (النقل) ارتفاعا بنسبة 80ر3 في المئة.

وأفادت بأن أسعار المجموعة الثامنة (الاتصالات) ارتفعت بنسبة 91ر3 في المئة على أساس سنوي كما ارتفع معدل التضخم في المجموعة التاسعة (الترفيه والثقافة) بنسبة 20ر3 في المئة وأسعار المجموعة العاشرة (التعليم) بنسبة 9ر2 في المئة.

ولفتت (الإحصاء) إلى ارتفاع أسعار مجموعة (المطاعم والفنادق) في يناير الماضي نحو 32ر1 في المئة وأسعار مجموعة (السلع والخدمات المتنوعة) 17ر3 في المئة.

ويعتبر الرقم القياسي لأسعار المستهلك أداة لقياس مستويات الأسعار عموما بين فترتين إما شهرية أو سنوية وعادة ما يكون مؤشرا أساسيا لقياس النمو أو الانكماش الاقتصادي إذ يمكن للدولة من خلاله اتخاذ القرارات الاقتصادية والتجارية ورسم السياسات النقدية والمالية.

«الاستثمار» تبيع حصة 50 في المئة بأبراج «ريالتو» بأستراليا

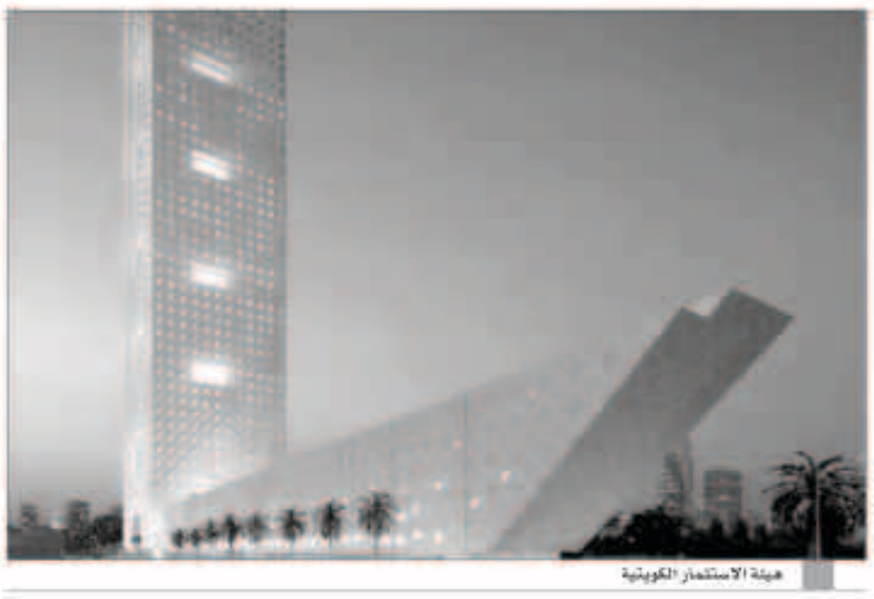
هيئة الاستثمار الكويتية

باعت شركة «سانت مارتينز» التابعة للهيئة العامة للاستثمار حصة 50 بالمائة في أبراج «ريالتو» للمكاتب المكون من 55 طابقا في ملبورن (أستراليا) لتحالف بين «مؤسسة الخليج للاستثمار» وشركة «ديكسوس» الأسترالية مقابل 358 مليون يورو (386.8 مليون دولار أمريكي).

وبحسب القبس، قال دارين شتاينبرغ الرئيس التنفيذي لـ«ديكسوس»: تركز في البيئة الاقتصادية الحالية على استمرارية الأعمال، وتمكنا من إتمام هذه الصفقة ضمن إطارها الزمني المخطط، واستثمرنا مع «الخليج للاستثمار» في هذه الفرصة للاستفادة من الأساسيات الطويلة الأجل لسوق المكاتب في ملبورن، بما فيها اتجاه النمو السكاني القوي في المدينة.

وأوضح شتاينبرغ أن أبراج «ريالتو» التي تم بناؤها في 1986 وتطويرها في 2017 يتم إشغالها بمتوسط 91.7 بالمائة، لافتا إلى أنه مع هذه الصفقة فإن قيمة الشراكات بين «الخليج للاستثمار» و«ديكسوس» وصلت إلى 2.5 مليار دولار أسترالي (1.52 مليار دولار أمريكي).

وقال: إن «ديكسوس» (التي تدير استثمارات بقيمة 33.8 مليار دولار أسترالي، بما فيها استثمارات عقارية بقيمة 17 مليار دولار أسترالي لصناديق معاشات التقاعد الرئيسية في البلاد)، قامت بتمويل حصتها في شراء «ريالتو تاورز» من تسهيلات الديون الحالية.

«اتحاد المصارف»: تعطيل أعمال البنوك حتى 23 أبريل الجاري

أعلن اتحاد مصارف الكويت تعطيل أعمال البنوك من يوم الأحد 12 أبريل الجاري حتى يوم الخميس 23 من الشهر ذاته "كأيام راحة" على أن يستأنف الدوام الرسمي يوم الأحد 26 أبريل وذلك بناء على قرار مجلس الوزراء الكويتي بهذا الشأن. وقال الاتحاد في بيان صحفي إن البنوك ستستمر في تقديم خدماتها للعملاء من خلال أفرعها المقرر عملها والمعلن عنها في كافة أنحاء البلاد.

وأضاف أن البنوك ستستمر في تقديم خدماتها لعملائها عبر خدماتها الإلكترونية بما فيها التحويلات المالية المحلية بين البنوك والتحويلات إلى الخارج وتوفير النقد من خلال مكائن السحب الآلي الإضافة إلى استقبال استفسارات العملاء من خلال أرقام خدمة العملاء لدى البنوك.